الاجتماع ناقش مستويات الالتزام الحالية لإنتاج النفط

الرومي : الدول المشاركة في الخفض الطوعي للإنتاج بـ «أوبك+» حريصة على تبني إجراءات مرنة ومدروسة

التدابير المتمثلة بتعديل الإنتاج ستوفر للدول المشاركة تسريع تعويضاتها عن تجاوزاتها في الإنتاج سابقا

أكد وزير النفط طارق الرومي أن الدول الثماني التي تنفذ تخفيضات طوعية للإنتاج ضمن تحالف (أوبك+) حريصة على تبني إجراءات مرنة ومدروسة تأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية وتطورات الأسواق بما يسهم في تحقيق استقرار طويل الأمد يعزز من قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة التحديات.

جاء ذلك في تصريح للوزير الرومي نقله بيان صادر عن وزارة النفط أمس الأحد عقب ترؤسه وفد دولة الكويت المشارك في اجتماع الدول الثماني المشاركة في الخفض الطوعي والمنعقد عبر الاتصال المرئي يوم أمس وضم كلا من الجزائر والسعودية والإمارات والعراق وكازاخستان وسلطنة عمان وروسيا بالإضافة إلى الكويت.

وأشاد الرومي بنتائج الاجتماع والتي عكست التزام الدول الثماني باستقرار السوق باعتبار أساسيات ميزان الطلب والعرض وتوقعات الاقتصاد العالمي المستقرة بالإضافه إلى مرونة تعديل الإنتاج.

وذكر أن الاجتماع ناقش مستويات الالتزام الحالية لإنتاج النفط إلى جانب تقييم التعديلات الطوعية التي أقرتها 8 من الدول الأعضاء سابقا في أبريل ونوفمبر 2023.

وبين أنه ووفقا للقرار المتفق عليه في 5 ديسمبر 2024 لبدء عودة تدريجية ومرنة لتعديلات 2ر2 مليون برميل يوميا بدءا من 1 أبريل 2025 فقد تم التوافق على رفع الإنتاج للدول الثماني المشاركة في الخفض الطوعي لشهر يوليو 2025 زيادة إضافية إجمالية مقدارها 411 الف برميل يوميا.

وتابع "نجدد التأكيد على دعم دولة الكويت الثابت لكافة الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار سوق النفط باعتبار التوقعات الاقتصادية العالمية المستقرة وتعافي أساسيات السوق النفطية وفق معطيات ومنها مؤشر انخفاض مخزونات النفط".

وأكد أن هذه التدابير المتمثله بتسريع تنفيذ تعديل في الإنتاج ستوفر فرصة للدول المشاركة لتسريع تعويضاتها عن تجاوزاتها في الإنتاج السابقه من شهر يناير 2024.

وضم وفد الكويت إلى الاجتماع إضافة للوزير الرومي كلا من محافظ دولة الكويت لدى منظمة أوبك محمد الشطي والممثل الوطني لدى المنظمة الشيخ عبد الله صباح سالم الحمود الصباح.

طارق الرومي

بمناسبة إصدار المنظمة العربية للطاقة العدد الأول من تقرير المتابعة الفصلية

اللوغاني : جميع مصادر الطاقة يجب أن تضطلع بدور متنامٍ في تلبية الطلب المتزايد بطريقة متوازنة ومتكاملة

التحولات يجب أن تكون عادلة وشاملة مع مراعاة الظروف الاقتصادية لكل دولة

استهلاك الكهرباء سيتضاعف بحلول 2050 فمن الضروري ضخ استثمارات في جميع المصادر

440 مفاعلا للطاقة النووية تعمل حاليا في 32 دولة على مستوى العالم بطاقة إنتاجية إجمالية 400 جيجاوات

الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة جمال اللوغاني

4448 جيجاواط إجمالي قدرات الطاقات المتجددة العالمية في 2024 ويجب نموها بمعدل 16.6 سنويا لتحقيق مضاعفتها

أكد الأمين العام للمنظمة العربية للطاقة جمال اللوغاني أمس الأحد أن جميع مصادر الطاقة يجب أن تضطلع بدور متنام في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة بطريقة متوازنة ومتكاملة بما يشمل المصادر الجديدة التي ستكمل دور الطاقة التقليدية ولن تحل محلها بأي شكل من الأشكال.

وتوقع اللوغاني في تصريح لـ (كونا) بمناسبة إصدار المنظمة العدد الأول من تقرير المتابعة الفصلية حول مستجدات الطاقات الجديدة والمتجددة وقضايا تحولات الطاقة وتغير المناخ للربع الأول من العام 2025 أن يتضاعف استهلاك الكهرباء بحلول عام 2050 مشيرا في هذا الصدد إلى ضرورة ضخ استثمارات في جميع مصادر الطاقة دون استثناء.

ولفت إلى استمرار الزخم العالمي في الاهتمام بمصادر الطاقة المتجددة خلال الربع الأول من عام 2025 موضحا أنه وعلى الرغم من ذلك كانت هناك تفاوتات ملحوظة في حجم الاستثمارات ما بين المناطق المختلفة.

وذكر أن الصين واصلت جهودها الملحوظة لتوسيع قاعدة الطاقة المتجددة لديها ضمن خطط تعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادر الإنتاج في حين سجل إنتاج الطاقة الشمسية في أوروبا نموا قياسيا.

وأفاد أنه تم الإعلان عن إلغاء استثمارات كبيرة في مشروعات الطاقة المتجددة سبق وأن تم التخطيط لها في الولايات المتحدة حيث يعزى ذلك جزئيا إلى حالة من عدم اليقين بشأن الإبقاء على الحوافز الضريبية الموجهة للطاقات المتجددة.

وأوضح أن جهود الدول الأعضاء في المنظمة متواصلة لتعزيز مصادر الطاقة المتجددة بفضل مزيج من السياسات الوطنية الطموحة والتقدم التكنولوجي والتعاون الدولي من خلال الاستفادة من مواردها الوفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مما يدعم دورها في المشهد العالمي للطاقة.

وبين أن إجمالي قدرات الطاقات المتجددة العالمية بلغ نحو 4448 جيجاواط في نهاية عام 2024 قائلا إنه يجب أن تنمو تلك القدرات بمعدل 6ر16 سنويا لتحقيق هدف مضاعفة القدرة المركبة للطاقة المتجددة العالمية بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030 والمتفق عليه خلال مؤتمر المناخ (كوب 28).

وأوضح أن قطاع النقل يعد ركيزة أساسية في منظومة الهيدروجين النظيف إذ يوفر طلبا مستقرا ويعزز الفرص الاقتصادية ويخلق العديد من فرص العمل الجديدة لافتا إلى أنه يمكن أن يكون التوجه نحو دمج التنقل باستخدام الهيدروجين في خرائط الطريق الوطنية للهيدروجين النظيف أمرا مفيدا بشكل خاص للمناطق المكتظة بالسكان حيث يكون تلوث الهواء أكثر شدة.

وذكر أن المركبات الكهربائية العاملة بخلايا الوقود ستظل غير قادرة على المنافسة إلى أن تنجح التطورات التكنولوجية ووفورات الحجم في خفض تكاليف إنتاج الهيدروجين النظيف.

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي سيكون عامل تمكين قادرا على تحقيق نقلة نوعية في تحسين الكفاءة وتقليل استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات من الطاقة التقليدية مضيفا أن مستقبل الطاقة لا يقتصر على الاستدامة فحسب بل ينبغي أن يكون لأمن الطاقة وإتاحة الطاقة بتكاليف معقولة.

وقال إن مفهوم أمن الطاقة يختلف من دولة إلى أخرى بحسب أولوياتها وأوضاعها الاقتصادية مشيرا إلى أن تحولات الطاقة يجب أن تكون عادلة وشاملة وسلسة من خلال مراعاة الظروف الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لكل دولة أثناء التحول نحو الطاقة النظيفة.

وأفاد أن تركز المعادن الحرجة في مناطق جغرافية محددة على مستوى العالم يؤدي إلى تزايد المخاوف بشأن اضطرابات سلاسل الإمدادات والمخاطر الجيوسياسية حيث تهيمن الصين حاليا على 60 بالمئة من سلاسل توريد المعادن الأرضية النادرة ونحو 90 في المئة من قدرات معالجتها.

وأشار إلى أن هناك تحفظا تجاه التوقعات المتفائلة بشأن نمو مبيعات السيارات الكهربائية وتأثيرها على الطلب العالمي على النفط الذي سيظل مستقرا أو قد يرتفع في بعض المناطق خاصة في الدول النامية التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا وزيادة ملحوظة في عدد السكان.

وأضاف أن الطاقة النووية تبرز كخيار استراتيجي يحمل في طياته فرصا كبيرة وتحديات معقدة إذ تجمع بين القدرة على تحقيق أمن الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية من جهة وضرورة ضمان تحقيق عنصر الأمان والتعامل السليم مع النفايات من جهة أخرى.

ولفت إلى أنه يوجد في الوقت الحالي 440 مفاعلا للطاقة النووية تعمل فعليا في 32 دولة على مستوى العالم بطاقة إنتاجية إجمالية 400 جيجاوات وتوفر تلك المفاعلات ما يقارب نحو 9 بالمئة من إنتاج الكهرباء عالميا.

ودعا الدول العربية إلى الاستفادة من التجارب الدولية التي برهنت على أهمية وجود سياسات واضحة واستثمارات وهياكل تنظيمية فعالة تواكب التطور التكنولوجي في مجال الطاقة النووية في وقت تتجه فيه العديد من دول العالم إلى إحياء أو توسيع برامجها النووية مدفوعة بالحاجة إلى مصادر طاقة موثوقة ومستدامة.

وأكد ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة وجماعية لمواجهة التحديات المناخية ما يحتم على كل دولة أن تضطلع بدورها بشكل جدي وبمسؤولية تامة لا سيما في ظل ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات قياسية خلال الأعوام القليلة الماضية.

وأشار إلى أن قطاع الشحن البحري الذي كان يعتبر سابقا من القطاعات المتأخرة في التحرك المناخي دخل مرحلة جديدة من التغيير تحمل معها آمالا بتحقيق استدامة اقتصادية وبيئية على حد سواء بدعم من التوصل إلى اتفاق بشأن خفض انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن قطاع الشحن البحري وقعت عليه 108 دول تمثل نحو 97 بالمئة من أسطول الشحن التجاري العالمي من حيث الحمولة.

لتعزيز الوعي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطني الخليج

مجلس التعاون الخليجي يطلق حملة «كل الخليج وطن»

جاسم البديوي مع وزراء المالية والاقتصاد في دول الخليج

وزيرة المالية : الحملة تجسد مفهوم المواطنة الخليجية واقعيا وتضمن استفادة الجميع من الفرص والمزايا الاقتصادية والاجتماعية

الأمين العام : بناء منظومة خليجية موحدة قائمة على مبادئ العدالة والمساواة

أطلقت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي حملة إعلامية بعنوان "كل الخليج وطن"، بهدف رفع مستوى الوعي بما يتمتع به مواطنو دول مجلس التعاون من مكتسبات وحقوق اقتصادية واجتماعية متساوية في جميع الدول الأعضاء، وذلك في إطار السوق الخليجية المشتركة.

وجاء الإعلان عن الحملة خلال الاجتماع الثالث والعشرين بعد المائة للجنة التعاون المالي والاقتصادي، الذي عُقد في الكويت بتاريخ 1 يونيو 2025، برئاسة المهندسة نورة الفصام، وزيرة المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بدولة الكويت، وبحضور السيد جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، إلى جانب أصحاب المعالي وزراء المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، صرحت المهندسة نورة الفصام قائلة: "تعكس هذه الحملة التزام دول مجلس التعاون بتجسيد مفهوم المواطنة الخليجية على أرض الواقع، وضمان استفادة المواطن الخليجي من جميع الفرص والمزايا الاقتصادية والاجتماعية دون استثناء. وما نشهده اليوم هو تقدّم فعلي في مسار التكامل، يجسّد التزامنا بتمكين المواطن وتعزيز دوره المحوري في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويترجم رؤيتنا لمستقبل واعد لاقتصاد خليجي مشترك، يرتكز على الفرص، والاستقرار، والنمو المستدام."

من جانبه، قال الأمين العام السيد جاسم محمد البديوي: "إن حملة «كل الخليج وطن» تجسّد رؤية أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس – حفظهم الله – في بناء منظومة خليجية موحدة، قائمة على مبادئ العدالة والمساواة، وتعكس التزاما راسخا بتعزيز أواصر الأخوة الخليجية وترسيخ دعائم الوحدة والتكامل بين شعوب دولنا."

وتمتد الحملة على مدى ستة أشهر في جميع دول مجلس التعاون، ضمن خطة إعلامية منسقة تهدف إلى ترسيخ مفاهيم المواطنة الخليجية، واستعراض المكتسبات الفعلية، وتعزيز وعي المواطنين بحقوقهم وفرصهم في إطار التعاون الخليجي الشامل.

«الإحصائي الخليجي»: 4.2 تريليونات دولار القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية في 2024

أعلن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية امس الأحد أن مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية بلغ نحو 4ر2 تريليونات دولار أمريكي بنهاية عام 2024 مسجلاً نموا طفيفا بنسبة 0ر7 في المئة وفقا لقياس المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية كتكتل.

وقال المركز الإحصائي في تقرير إن مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية شهد تراجعا بنسبة بلغت 4ر4 في المئة مقارنة بنهاية عام 2023 إذ تشكل هذه الأسواق نحو 3ر5 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في عام 2024.

وأسس المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقره سلطنة عمان ليكون الجهة الرسمية المعتمدة للبيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بدول المجلس إضافة إلى تعزيز العمل الإحصائي والمعلوماتي لمراكز الإحصاء الوطنية وأجهزة التخطيط بها